

Distr.: General
9 April 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه - 9 تموز/يوليه 2021

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

مناقشة سنوية مدتها يوم كامل بشأن حقوق الإنسان للمرأة

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

عملاً بالقرار 30/6، عقد مجلس حقوق الإنسان مناقشته السنوية لمدة يوم كامل بشأن حقوق الإنسان للمرأة. وقُيِّمت المناقشة إلى حلقتين: ركزت الأولى على موضوع "المساءلة عن النساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية"، بينما ناقشت الثانية موضوع "كوفيد-19 وحقوق المرأة".



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- عقد مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره 30/6، مناقشته السنوية لمدة يوم كامل بشأن حقوق الإنسان للمرأة يومي 13 و 14 تموز/يوليه 2020. وتناولت حلقة النقاش الأولى موضوع "المساءلة عن النساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية". أما الثانية فخصّصت لموضوع "كوفيد-19 وحقوق المرأة". وقد حُفظت نسخة من البث الشبكي لوقائع حلقتي النقاش يمكن مشاهدتها على الموقع التالي: <http://webtv.un.org>.

ثانياً- المساءلة عن النساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية

2- افتتحت حلقة النقاش الأولى نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وولية عهد الدانمرك، الأميرة ماري، وأدارها تمام العودات، نائب المدير التنفيذي لحملة الوصول التابعة لمنظمة أطباء بلا حدود. وشاركت في حلقة النقاش تاتيانا موكانيري، منسقة الشبكة الوطنية للناجين من العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسارة حسين، محامية لدى المحكمة العليا في بنغلاديش والمديرة التنفيذية الفخرية لهيئة بنغلاديش للمساعدة والخدمات القانونية، وإينيد موتوني نديغا، نائبة الرئيس الأولى للبرنامج القانوني العالمي التابع لمركز الحقوق الإنجابية.

ألف- البيانات التمهيدية

3- أشارت نائبة المفوضة السامية في ملاحظاتها الافتتاحية إلى أن مجلس حقوق الإنسان قد تناول العنف الجنسي والجنساني، وصحة الأم والطفل، والزواج المبكر والقسري في سياق الأوضاع الإنسانية. وقالت إن حلقة النقاش تتيح فرصة لتحديد القواسم المشتركة بين تلك المجالات، مع إيلاء مواطن ضعف النساء والفتيات الاعتبار بوجه خاص. وأشارت إلى الآثار الضارة للنزاعات والكوارث على النساء والفتيات، ولا سيما اللائي يعانين بالفعل من ضروب تمييز متعددة، فضلاً عن الشدائد الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتناولت نائبة المفوضة السامية كذلك العقوبات التي تعترض التماس الخدمات والعدالة والانتصاف في هذه السياقات، التي تشمل تفكك النظم القضائية والفساد والتمييز ضد المشردين والخوف من الانتقام والوصم، وترتبط في كثير من الأحيان بانتهاكات جنسانية. وأفادت بأن آليات المساءلة، حيثما لا تزال تؤدي وظيفتها، تسهم على ما يبدو في ملاحقة مرتكبي جرائم العنف الجنسي ومعاقبتهم، من دون وقف استمرار انتهاكات حقوق الإنسان أو استئصال أسبابها الجذرية. وقالت إن اعتماد رؤية عامة للمساءلة أساسية لحماية حقوق النساء والفتيات واستعادتها. ويتطلب ذلك قوانين وسياسات وعمليات تلائم احتياجاتهن، فضلاً عن اتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة عواقب الانتهاكات.

4- وفي هذا الصدد، تحدثت نائبة المفوضة السامية عن التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الهيئات التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، باعتبارها خطوة حاسمة نحو تحقيق المساءلة الفردية ووضع حد للأسباب المنهجية لانتهاكات حقوق الإنسان. ومضت في بيان التقدم الذي أحرزته التحقيقات في مجال حقوق الإنسان في إدماج المنظور الجنساني والتركيز على الانتهاكات ضد النساء والفتيات، في ميانمار وجنوب السودان وجمهورية فنزويلا البوليفارية على سبيل المثال. ثم سلطت نائبة المفوضة السامية الضوء على أهمية مسألة استمرار انتهاكات حقوق النساء والفتيات لدى تناول موضوع المساءلة في الأوضاع الإنسانية. وينبغي أن تقرر التحقيقات في الجرائم والمعاقبة عليها بخدمات الرعاية الصحية للناجيات. وتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن دعم الخدمات القانونية وغيرها من الخدمات، لكنها تحتاج إلى العمل المنسق مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الهيئات الإقليمية والعالمية ومنظمات المجتمع المدني.

ويجب على هذه الجهات الفاعلة أن تحترم كرامة النساء والفتيات وحقوقهن في الاستجابات الإنسانية. وأضافت نائبة المفوضة السامية أن توجيهات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تعميم مراعاة العنف الجنساني في الاستجابات الإنسانية وبشأن تحديد مخاطر العنف الجنساني والتخفيف من حدتها في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، تشكل مثلاً على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

5- وولية العهد ماري هي سفيرة النوايا الحسنة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكرت في رسالتها بالفيديو بأن حقوق الإنسان هي الحقوق والحريات الأساسية التي تخص كل شخص منذ ولادته وحتى وفاته. وأشارت إلى أن حقوق الإنسان لا تنتهي عندما تبدأ حالات الطوارئ، على الرغم من أن حالات الطوارئ تزيد من خطر انتهاك حقوق النساء والفتيات. وعليه، ينبغي اتخاذ تدابير لحماية تلك الحقوق، وتوفير أماكن آمنة، وضمان الحصول على خدمات الصحة الإنجابية. ثم دعت إلى إشراك النساء والفتيات في عمليات صنع القرار في جميع مراحل تصميم السياسات وتنفيذها ورصدها. واختتمت ولية العهد ماري كلمتها بحض جميع الجهات الفاعلة على إدماج هذه المسائل في البرامج الإنسانية، ولا سيما في ضوء جائحة كوفيد-19.

باء - لمحة عامة عن العروض

6- استهل مدير حلقة النقاش، السيد العودات، كلامه موضحاً أن حالات الطوارئ تعطل حياة المجتمعات المحلية، وتدفع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، مثل منظمة أطباء بلا حدود، إلى التركيز على التدخلات الفورية لإنقاذ الأرواح. غير أن هذه التدخلات لم تعد تكفي في النزاعات وحالات الطوارئ حيث يسهم انهيار المؤسسات، إلى جانب سوء الأحوال المعيشية والخدمات الصحية والإدماج الاجتماعي أصلاً، في إضعاف فئات محددة. ولاحظ أن الجهات الفاعلة الإنسانية، بتجاهلها هذا الأثر السلبي أو عدم تشاورها مع السكان المتضررين، تلحق المزيد من الضرر بهذه الفئات، ولا سيما النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف الجنسي والعنف الجنساني. وشدد السيد العودات على أن المساواة عن النساء والفتيات، وإن كان قد نوقشت وحظيت بالقبول لدى الجميع، لا تُنفَّذ تنفيذاً عالمياً في العمل الإنساني، وغالباً ما تُعطى المساواة أمام الجهات المانحة عن تحقيق النواتج الأولوية على المساواة أمام السكان المتضررين. ومن شأن إشراك السكان المتضررين في تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج الإنسانية أثناء حالات الطوارئ وبعدها أن يساعد في سد هذه الفجوة. ثم دفع بأن حماية النساء والفتيات في الحالات الإنسانية تعني جميع العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم الأطباء والمرضى وخبراء اللوجستيات والإداريون، الذين يوفر خدمات "مادية". وأخيراً، شدد على أن حماية النساء والفتيات تعني نقل المسؤولية وعملية اتخاذ القرارات من العاملين في مجال تقديم المعونة إلى المستوى المحلي، حيث يكون لديهم اتصال مباشر بالأشخاص الذين يقدمون خدماتهم إليهم.

7- وتحدثت السيدة موكانيري باسم ضحايا العنف الجنسي والناجيات منه في سياق النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقالت إن التعرض للاغتصاب يعني موت الروح والجسد، وجرحاً في القلب لا يندمل. ثم ذهبت إلى أن العنف الجنسي يدمر الإنسان بأكمله، جسده وعقله ووضعه الاقتصادي. وأكدت كذلك أن للعنف الجنسي آثاراً وخيمة وطويلة الأمد تمتد عبر الأجيال على الضحايا والناجيات. وأشارت السيدة موكانيري إلى التعويضات باعتبارها وسيلة للاعتراف بالأذى الذي لحق بالناجيات، ومساعدتهن في الوقت ذاته على التعافي وتخفيف آلامهن. وقالت إن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها وتوفير ضمانات لكل ناجية بعدم التكرار، مع إبراز الحاجة إلى اتخاذ قرارات وتنفيذ تدخلات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الضحايا والناجيات. واختتمت السيدة موكانيري بتقديم بعض التوصيات: يشكل التشاور مع الناجيات وإشراكهن مباشرة في وضع وتنفيذ جميع السياسات المتعلقة بالعنف الجنسي أثناء النزاع وبعده أمراً بالغ الأهمية ويمكن أن يشمل وجود الناجيات والخبراء في بعثات حفظ السلام والتعاون مع الشبكات المحلية للناجيات. ويُعتبر توفير الرعاية والدعم الشاملين للضحايا والناجيات من أجل إعادة إدماجهن في مجتمعاتهن المحلية عنصراً أساسياً أيضاً. وأخيراً، أوصت بتقديم الدعم للصندوق العالمي للناجين الذي أطلقه الحائزان على جائزة نوبل للسلام دينيس موكويج ونادية مراد.

8- ودكرت السيدة حسين الحضور بأن حلقة النقاش تجري في لحظة فريدة، أي أثناء جائحة كوفيد-19. وتناولت أهمية التكنولوجيا الحديثة في المساعدة على النهوض بالمساءلة، لأنها غيرت حياة الناس وسيّرت الوصول إلى الخدمات الأساسية والعدالة. وأشارت إلى أن النساء والفتيات ما زلن محرومات من الوصول إلى الأجهزة الرقمية وشبكات الإنترنت بسبب السياسات الحكومية التقييدية أو الضوابط الأسرية. وقد حرمهن ذلك بدوره من الحصول على المعلومات والمشورة والمساعدة أو من الاستفادة من الخدمات أو سبل الانتصاف. غير أن التكنولوجيا، متى كانت في المتناول، إلى جانب المعرفة، مكنت النساء من التماس الخدمات وتوثيق تجاربهن والتعبير عن احتياجاتهن. وخلصت السيدة حسين إلى أن الوصول إلى التكنولوجيا مرتبط بإعمال الحقوق التي تُعتبر أساسية للمساءلة عن النساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية.

9- وفي معرض الحديث عن دور آليات المساءلة، شددت السيدة حسين على الممارسات الجيدة في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المتعددة الجوانب التي تتعرض لها النساء والفتيات. وأشارت إلى عمل البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار بشأن حشد الدعم لتعزيز حماية النساء والفتيات على أرض الواقع. وأوصت بأن يستند مجلس حقوق الإنسان إلى تلك الخبرة للعمل مع هيئات التحقيق الأخرى. وأوصت بأن يطلب المجلس تحليلاً للأثر الجنساني الناجم عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. واقترحت السيدة حسين كذلك إدماج الخبراء المواضيعيين وموظفي الدعم المتخصصين، مثل المترجمين الشفويين ذوي الخبرة في مجال حقوق المرأة والصحة العقلية، في تلك الهيئات من أجل دعم النساء والفتيات المشاركات في التحقيقات. ونظراً لبعد آفاق المساءلة عن طريق العدالة الدولية، ولا سيما في السياقات الإنسانية، رأت أن ينصب التركيز على تمكين النساء. وينطوي ذلك على منحهن حيزاً آمناً للتعبير عن شواغلهن إزاء الحصول على خدمات المشورة والدعم في مجال الصحة العقلية. وأشارت كذلك إلى الطرق الكفيلة بتحقيق هذا التمكين: (أ) الحصول على التعليم والتدريب والعمل، مما يزيد من الخيارات الحياتية ويخفف من مخاطر العنف؛ (ب) إقامة شراكات مع المنظمات النسائية المحلية من أجل الدعم المتبادل وإعمال الحقوق القانونية؛ (ج) توافر خدمات العدالة داخل الأسرة والمجتمع المحلي، بما في ذلك الخدمات المتاحة على الإنترنت وخارجها، ومن خلال خطوط الاتصال المباشرة، والمحاكم الافتراضية، والإذاعات المجتمعية، ووسائل التواصل الاجتماعي؛ وأخيراً (د) الحصول على الضمان الاجتماعي والسكن الآمن، والحماية من الأعمال الانتقامية. واختتمت بالقول إن الجنسية أو الأصل الإثني أو الدين أو الميل الجنسي أو أي وضع آخر، مثل الإعاقة، لا ينبغي أن تكون عوامل تمييز في تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان في الأوساط الإنسانية.

10- ورحبت السيدة موتوني نديغا بعمل مجلس حقوق الإنسان المتعلق بموضوع المساءلة عن النساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية. وأشارت إلى توافق عالمي في الآراء بشأن ضرورة مد الجسور بين العاملين الإنساني والإنمائي، مشددة في الوقت نفسه على الأهمية المحورية لحقوق الإنسان في ضمان المساءلة. وتطرقَت إلى الأسباب التي تدعو إلى تناول موضوع المساءلة في الأوضاع الإنسانية، فلاحظت أن حالات الطوارئ تؤدي إلى تفاقم أنماط التمييز ضد المرأة وترسيخها؛ وكثيراً ما تُغفل حقوق الإنسان الواجبة لها ولا تعطى الأولوية، مما يزيد من خطر الانتهاكات. وأوضحت السيدة موتوني نديغا وجهة نظرها بذكر الصعوبات التي تواجهها المرأة في الحصول على خدمات معينة بسبب انهيار الهياكل الأساسية الصحية، والبيئات التقييدية غير الآمنة، والافتقار إلى المعلومات، والخوف من الوصم عند التماس الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. ورأت أيضاً أن ضعف سيادة القانون والخوف من الأعمال الانتقامية يشكلان عقبتين أمام التماس العدالة وسبل الانتصاف القانونية.

11- وأكدت السيدة موتوني نديغا الحاجة إلى اتباع نهج جنسانية أوسع نطاقاً في آليات العدالة الانتقالية. ويعني ذلك إبراز العنف الإنجابي، مثل الحمل القسري والإجهاض القسري، لأن التصدي لهذه الأمور أمر بالغ الأهمية لاستدامة جهود السلام. وأشارت إلى عمل منظماتها في كولومبيا في هذا الصدد.

ولاحظت، في معرض تعليقها على عمل آليات حقوق الإنسان، أن آليات المساءلة الفعالة تتطوي على مشاركة النساء والفتيات مشاركة كاملة وفعالة ومجدية وعلى قدم المساواة مع غيرهن، بما يتجاوز المساءلة الجنائية فقط. ويشمل ذلك إمكانية وصول الضحايا والناجيات إلى سبل الانتصاف من دون تمييز. وحث مجلس حقوق الإنسان على الاستفادة من عمل مجلس الأمن بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وعلى إدماج الحق في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية باعتباره شكلاً من أشكال إعادة التأهيل. وأوصت السيدة موتوني نديغا بأن يواصل مجلس حقوق الإنسان عمله في هذا الموضوع ويكتفه، بطرق تشمل اعتماد قرار. ودعت أيضاً إلى إعطاء الأولوية للمعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية في سياسات وبرامج المعونة التي تقدمها الجهات المانحة، وإلى تمويل مرن ويمكن التنبؤ به للمنظمات التي تتصدر جهود الاستجابة وتقودها النساء.

جيم - بيانات ممثلي الدول والمراقبين

12- وصف المتكلمون، أثناء جلسة الحوار، أشكال النقائات الجنسانية التي تُعرض النساء والفتيات لمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان خلال الأزمات الإنسانية. ويقرن ذلك بالانتهاكات التي لا يبلغ عنها بالقدر الكافي، التي أدت إلى تعقيد الخدمات المنقذة للأرواح وفرص الوصول إلى سبل الانتصاف. وأعرب عدة متكلمين عن أسفهم لاستمرار هذا العنف بعد مرور 75 عاماً على تأسيس الأمم المتحدة، و25 عاماً على إعلان بيجين، و20 عاماً على اتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وأشار آخرون إلى مسائل مثل الافتقار إلى البيانات، وسوء فهم نطاق العنف الجنسي والعنف الجنساني، وعدم تقديم استجابات كافية، واعتبروها عقبات رئيسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في هذه السياقات. واتفق المتكلمون على أن جائحة كوفيد-19 قد زادت من وطأة العنف. ولاحظوا أيضاً أن الأفراد الذين يعانون بالفعل من أزمات إنسانية مستمرة أخرى قد تضرروا أكثر من غيرهم من أثر الجائحة السلبية، كما يتضح من زيادة حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

13- وأشار عدة متكلمين إلى أن النساء والفتيات يستطعن بالكاد التماس العدالة والوصول إليها لأسباب متعددة. ومن هذه الأسباب تفكك نظم الدعم وانحياز المؤسسات والوصم المرتبط بالعنف الجنسي. واتفق المتكلمون على أن محاسبة الجناة تتطلب حلاً جنسانية فورية وطويلة الأجل. وأفاد آخرون بأن الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) هي مناسبة للتفكير في التزام الدول بإعمال حقوق الإنسان للمرأة في حالات الطوارئ. وشدد المتكلمون على الدور الرئيسي للدول في تقديم الخدمات القانونية وغيرها من الخدمات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وأشاروا إلى أن للجهات الفاعلة الوطنية، بما فيها المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في مجال العدالة والعاملون في مجال الصحة، دوراً حاسماً، مما يبرر ضرورة تحسين تنسيق التدخلات فيما بينهم.

14- وفيما يتعلق بالإطار المعياري الخاص بالمساءلة عن النساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية، أشار المتكلمون إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وخطة عمل مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولاحظوا أن قرار مجلس الأمن 2467 (2019) يساعد في تعزيز نهج يركز على الناجيات وزيادة المساءلة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ويشدد المجلس في ذلك القرار على أن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً أمر حاسم الأهمية في منع العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والتصدي له. ويؤكد أهمية كفالة سلامة النساء والفتيات وتمكينهن لكي يشاركن مشاركة مجدية في عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات وإعادة البناء، وعلى أن حماية المرأة ومشاركتها هما بالتالي مترابطتان ارتباطاً وثيقاً ومتعاضدتان.

15- وخلال المناقشات، أشار المتكلمون كذلك إلى أن المساواة في السياقات الإنسانية تقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة، وليس على عاتق الخبراء المعنيين بالقضايا الجنسانية فحسب. ورأى المتكلمون أن من الضروري أن تتاح للناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع إمكانية الوصول الفعلي إلى العدالة، وأن يحاسب الجناة، بوسائل تشمل التدخلات الطويلة الأجل، التي تُعتبر حاسمة لأهمية لتلبية احتياجات الناجيات. واتفق عدد من المتكلمين على أن التعويضات وسبل الانتصاف يجب أن تقضي إلى التحول وأن تطمح إلى تغيير أنماط التمييز القائمة من قبل وأوجه عدم المساواة الهيكلية والمتعددة الجوانب التي كانت سبباً في العنف ضد النساء والفتيات، بدلاً من تعزيزها. ودعا متكلمون آخرون إلى تشجيع نهج شاملة تركز على الناجيات من أجل التصدي للعنف الجنسي والجنساني، وإلى ضمان عمليات المساواة الرسمية وغير الرسمية التي تقضي إلى التحول في إطار مراعاة المنظور الجنساني.

16- وتتطوي المساواة القائمة على الحقوق عن النساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية على أشكال متعددة وتشاركية وشفافة من الرصد والاستعراض والرقابة. وتضع النساء والفتيات في صميم جميع التدخلات ونتائج لهن إمكانية الوصول الفعال إلى سبل الانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان. وتناول عدد من أصحاب المصلحة هذه المسألة فاقترحوا التفكير في اتخاذ إجراءات تتجاوز الإجراءات القانونية للنظر في العمليات التشاركية، التي تمكن المواطنين والناجين من مساواة مقدمي الخدمات والمؤسسات. وناقش المتكلمون أيضاً ما يكتسبه وضع تجارب النساء ومنظوراهن وقدرتهن على القيادة في صميم العمل الإنساني من أهمية حاسمة لتلبية احتياجاتهن المحددة في وضع السياسات والبرامج. ورأوا أن الاستثمار في تمكين النساء أمر أساسي لتحقيق هذه الغايات، بطرق تشمل تزويدهن بالمعارف والموارد الكافية لتعزيز قدرتهن وجعلهن عناصر تغيير وتمكينهن من الاضطلاع بدور القيادة. وأخيراً، أبرز المتكلمون الدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات النسائية في الاستجابة لمختلف المنظورات وتمثيلها في سياق التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات. وخلصوا إلى أن الجهود ينبغي أن تستهدف تعزيز قدرات النساء وزيادة دورهن في البرامج الوطنية للتخطيط لمواجهة الكوارث والاستجابة لها، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19.

17- ورأى بعض المتكلمين أن وجود طائفة كاملة من المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المستفيدات، أمر أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ووافق آخرون على أن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أساسية أيضاً لإعادة تأهيل الضحايا والناجيات وتعويضهن. وأعرب بعض المتكلمين عن أسفهم للانقراض في كثير من الأحيان إلى بيانات عن المراهقات في السياقات الإنسانية، على الرغم من الاحتياجات المرتبطة بأعمارهن. وذكرنا التدابير التي يمكن أن تساعد في سد تلك الفجوة، وهي استحداث أدوات جديدة أو تكييف الأدوات القائمة، وفقاً للحاجة، وتنسيق العمل بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وأوصى المتكلمون بمشاركة الفتيات في الأعمال التي تؤثر على حياتهن، بما في ذلك تقييمات الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة والسياسات. واقترحوا أيضاً إعطاء الأولوية للتمويل لمعالجة الانتهاكات الواضحة التي تواجهها الفتيات، أي العنف الجنساني، وللتعليم وتدبير حماية الطفل.

18- وذكر المتكلمون أن التمويل شرط لا بد منه للمساواة عن النساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية، مثل صناديق التضامن من أجل المرأة. وأشار إلى صندوق المنظمة الدولية للفرنكوفونية المسمى "الفرنكوفونية معهن"، الذي أنشئ في تموز/يوليه 2020 لحشد الموارد البشرية والمالية لدعم النساء وأسرن المتضررات من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد-19.

دال - ردود المحاورين والملاحظات الختامية

19- أكد مدير حلقة النقاش أن النساء يواجهن في كثير من الأحيان، حتى عندما تتاح لهن الخدمات، حواجز هيكلية وعملية، على الرغم من انتشار مختلف مظاهر العنف الجنساني. وقال أيضاً إن جائحة كوفيد-19 قد أثرت على الأفراد والجماعات الذين يعيشون بالفعل في ظروف مزرية، مما يضطر جميع أصحاب المصلحة إلى التأهب الكافي لحالات الطوارئ فيما يتعلق بزيادة تمثيل النساء في خطط الاستجابة وإمكانية حصولهن على المعلومات والخدمات والتعويضات.

20- ورداً على الأسئلة المتعلقة بالتحديات الماثلة أمام تنفيذ المشاريع على أرض الواقع، وصفت السيدة موكانيري كيف ساهم انعدام الأمن في تقييد إمكانية حصول الناجيات والضحايا على الخدمات، مثل الرعاية الصحية. وشددت أيضاً على ضرورة إشراك الناجيات في جميع مراحل البرامج الإنسانية، من التصميم إلى التنفيذ والتقييم، لتلبية احتياجاتهن. وأوصت بالآلة تُنفذ المشاريع من أجل الناجيات من العنف الجنسي والعنف الجنساني فحسب، بل أيضاً من أجل جميع أنواع الضحايا وأصحاب المصلحة.

21- وفي معرض تناول مسألة التدخلات التي تركز على الناجيات، أشارت السيدة حسين إلى ضرورة تمكين النساء والفتيات، بطرق تشمل تعزيز التعاون مع الخدمات المقدمة في الخطوط الأمامية والجهات الفاعلة المحلية والمجتمع المدني والوكالات الحكومية. ورأت في هذا الصدد أن التعاون مع العاملين الصحيين والفاعلين في مجال العدالة والمساعدين القانونيين قد برز بوصفه ممارسة واعدة لمكافحة العنف الجنساني في السياقات الإنسانية. وأكدت من جديد ضرورة تمثيل المرأة في جميع البرامج وعمليات صنع القرار المتصلة بالعنف الجنسي. وأوضحت أيضاً كيفية استجابة جميع أصحاب المصلحة لهذه الجريمة الخطيرة وفقاً لولاياتهم، وشددت من ثم على ضرورة استمرار جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في الاضطلاع بما يلزم بشأن هذه المسألة، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. وأوصت أخيراً باتباع نهج دقيق وبناء قدرة المرافقات على أداء دور القيادة والإمساك بزمام الأمور، بما في ذلك الاعتراف بحقهن في الصحة الجنسية والإنجابية، وتنفيذ القوانين السارية بالتنسيق مع المجتمع المدني وهيئات الدولة. وأوصت أيضاً بضمان المعونة القضائية والوصول إلى نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية في إطار حقوق الإنسان.

22- ورداً على تعليقات الحضور، عرضت السيدة موتوني نديغا ثلاث نقاط. ففيما يتعلق بتعزيز مشاركة المرأة، قالت إن من المهم توفير مننديات وإتاحة فرص للنساء والفتيات لكي لا يكن مجرد مستفيدات، بل لكي يشاركن في تحديد المشاكل التي يواجهنها وفي وضع الانتهاكات في سياقها. ويمكن إرساء هياكل لتمكين النساء من الإمساك بزمام الأمور ومنحهن فرصة لفعل ما لم يستطعن فعله من قبل: ففي شمال أوغندا مثلاً، تمكن هياكل تقديم الرعاية الصحية للنساء من تقييم تقديم الخدمة واقتراح سبل تحسينه. وفيما يتعلق بمسألة زيادة المساواة، أوضحت أن على العاملين في مجال الاستجابة الإنسانية النظر في الفرص التي يمكن أن تقضي إلى التحول، بالجمع مثلاً بين الخدمات المنقذة للأرواح ووضع تدابير المساواة، والسعي في الوقت ذاته إلى تغيير القوانين وإقامة هياكل وخدمات جديدة في مجالات من قبيل التعليم ومنع الحمل والإعلام. وأخيراً، قالت إن المساواة تستغرق وقتاً طويلاً، ولذلك ينبغي أن تقرر بتقديم الخدمات يومياً.

23- وأبرز مدير حلقة النقاش من جديد، في ملاحظاته الختامية، الحاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن الربط بين حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية عند تناول المساواة عن انتهاكات حقوق النساء والفتيات.

ثالثاً - كوفيد-19 وحقوق النساء

ألف - البيانات التمهيدية

24- افتتحت مديرة شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) حلقة النقاش الثانية. وألقت وزيرة الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون في إسبانيا، أرنانتشا غونزاليس لايّا، الكلمة الرئيسية. وضمت حلقة النقاش إيديتار أديامبو أوشينغ، مؤسسة المركز النسائي من أجل السلام والحقوق والعدالة، والناشطة النسائية من مستوطنة كيبيرا العشوائية في نيروبي؛ وناتاليا كانيم، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وجاياتي غوش، أستاذة الاقتصاد في جامعة جواهر لال نهرو بنيودلهي؛ وفومزيلي ملامو - نغوكا وآسا شارلوت راينر، المديرة التنفيذية ونائبة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولم يكن بوسع السيدة غوش والسيدة ملامو - نغوكا المشاركة إلا في الجولة الأولى من المداخلات، وحلت السيدة راينر محل السيدة ملامو - نغوكا في الجولة الثانية من المداخلات.

25- وذكرت مديرة شعبة المشاركة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية في مفوضية حقوق الإنسان في ملاحظاتها الافتتاحية أن جائحة كوفيد-19 قد أثرت على المجتمعات تأثيراً متفاوتاً، حيث تعرضت النساء والفتيات لخطر أكبر بسبب أوجه عدم المساواة القائمة من قبل. وقالت إن الجائحة اقترنت، على وجه الخصوص، بزيادة كبيرة في العنف الجنساني، ومخاطر نقص خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وقلة فرص الحصول عليها، وإسهام إغلاق المدارس في ارتفاع خطر تعرض الفتيات لزواج الأطفال والحمل العارض والعنف الجنساني. وأثرت الأزمة الاقتصادية تأثيراً غير متناسب على النساء والفتيات بسبب محدودية فرص حصولهن على الموارد، وهشاشة أشكال عملتهن، وتركيزهن في القطاع غير النظامي. علاوة على ذلك، يظل تمثيل النساء ناقصاً في أغلبية الأفرقة التي تقود إجراءات التصدي لكوفيد-19، مما يزيد من استبعادهن من عمليات صنع القرار. وتشتد وطأة آثار الجائحة على الأشخاص الذين يواجهون أشكال التمييز المتقاطعة، مثل النساء والفتيات اللاتي يعشن في فقر، أو من هن مهاجرات غير نظاميات.

26- وأشارت المديرة إلى أن هذه الأزمة غير المسبوقة تستدعي استجابات لم يسبق لها مثيل، وإلى أن المساواة بين الجنسين عامل أساسي في هذا الصدد. وتحدثت عن الاستراتيجيات القائمة لإعادة البناء على نحو أفضل بموازاة النهوض بالمساواة بين الجنسين، ألا وهي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ودعت إلى التعجيل بتنفيذها بطريقة شاملة. علاوة على ذلك، أكدت أن جائحة كوفيد-19 قد أتاحت أيضاً فرصاً ينبغي اغتنامها لتحويل المجتمعات. وذكرت، على سبيل المثال، الجهود التي تبذلها دول معينة في إعطاء الأولوية للتصدي للعنف الجنساني وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات والولازم المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وأصبح من الواضح أن هناك حاجة إلى تقدير قيمة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وإعادة توزيعها. علاوة على ذلك، أظهرت الاستجابات الأكثر فعالية لجائحة كوفيد-19 في العديد من الأماكن التي تتولى فيها النساء المسؤولية قوة القيادة النسائية.

27- وأكدت المديرة من جديد أن هذه الأزمة لا يمكن التغلب عليها إلا بالتضامن والتنسيق وتعددية الأطراف، وبمشاركة النساء والفتيات على قدم المساواة مع غيرهن. ويلزم تقديم مزيد من الدعم لعمل الحركات النسائية، والمنظمات النسائية الشعبية، والمدافعات عن حقوق الإنسان، اللاتي يتصدرن عملية رصد أثر الجائحة على النساء والفتيات وتوفير الخدمات الأساسية. وبالمثل، ينبغي اتخاذ إجراءات حاسمة لمنع العنف الجنساني والتصدي له. وذكرت في هذا الصدد أن 146 دولة عضواً أعربت بالفعل عن تأييدها لنداء الأمين العام من أجل السلام في المنزل. علاوة على ذلك، شدد الأمين العام على الأهمية الحاسمة

لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في ندائه الأخير إلى العمل في مجال حقوق الإنسان وفي موجزاته السياساتية وتوجيهاته المتعلقة بجائحة كوفيد-19، التي تعيد تأكيد التزام الأمم المتحدة بتعزيز أعمال حقوق الإنسان للمرأة خلال الجائحة وطوال مرحلة الانتعاش. وأفادت المديرية في ملاحظاتها الختامية بأن مفوضية حقوق الإنسان أصدرت توجيهات بشأن كيفية حماية حقوق المرأة أثناء الأزمة، وذكرت أن المفوضية ما انفكت تدعم الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في مواجهتها للجائحة، وستواصل دعمها.

28- وبدأت وزيرة الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون في إسبانيا كلمتها بالتشديد على أهمية تعددية الأطراف باعتبارها أفضل خيار لتحقيق الأهداف المشتركة، والخيار الوحيد للحماية من التهديدات المشتركة، وهو أمر ينطبق بوجه خاص في سياق جائحة كوفيد-19. وقالت إن النساء والفتيات تأثرن أكثر من غيرهن بالجائحة. وتمثل النساء 70 في المائة من العاملين في مجال الصحة في الخطوط الأمامية، ويضطلعن بمعظم العمل في مجال الرعاية، ويتركزن في أسواق العمل غير النظامية. وأشارت أيضاً إلى ارتفاع عدد حالات العنف الجنساني خلال الجائحة، وإلى كون النساء والفتيات أول متضرر من الصعوبات التي تعترض تقديم الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم.

29- وأفادت الوزيرة بأن إسبانيا ما فتئت تعمل على التوصل إلى استجابة منسقة وفعالة، تضمن انتعاشاً مستداماً يفضي إلى التحول ويتمحور حول حقوق الإنسان. وأوصت أولاً بأن تشارك المرأة مشاركة فعالة في جميع عمليات التخطيط وصنع القرار فيما يتعلق بالتصدي للجائحة، وبأن يُقدّم الدعم للمنظمات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان لضمان حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية. علاوة على ذلك، أشارت إلى ضرورة مكافحة العنف الجنساني بحزم وعلى نحو لا لبس فيه باعتبار خدمات الحماية أساسية، وجمع بيانات مصنفة وشفافة، وتعزيز خدمات الوقاية وخطوط الاتصال للمساعدة والحصول على المعلومات الموثوقة. إضافة إلى ذلك، رأت أن الاستجابة والانتعاش ينبغي أن يركزا تحديداً على الأثر على المرأة، مع مراعاة الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وتقليص الفجوة في الأجور بين الجنسين، والتمكين الاقتصادي الحقيقي. وقالت أخيراً إن توفير المزيد من البيانات وتحسينها ضروريان لوضع السياسات الفعالة موضع التنفيذ.

30- وشددت الوزيرة على أن إسبانيا تشجع مبادرات ملموسة داخل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفي إطار منتدى جيل المساواة. وأكدت من جديد إيمانها بالتعاون الدولي والتعاون مع آليات مثل مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، مما يتيح الاطلاع على مختلف النهج والسياسات الناجحة التي تتبعها البلدان، بما في ذلك "إعادة البناء على نحو أفضل".

باء - لمحة عامة عن العروض

31- استهلّت السيدة أوشينغ كلمتها بالتشديد على أن أثر الجائحة على النساء والفتيات في المستوطنات العشوائية كان شديداً، بالنظر بوجه خاص إلى تزايد حالات العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف العائلي. وفي كيبيرا، وهي أكبر مستوطنة عشوائية في نيروبي، ظل المركز النسائي من أجل السلام والحقوق والعدالة يعمل جاهداً لتوفير حيز آمن للنساء للتعبير عن آرائهن ودعمهن في إبلاغ السلطات. ويعمل المركز أيضاً على دعم النساء والفتيات في الحصول على الرعاية الصحية الكافية والرعاية النفسية الاجتماعية والتعليم اللائق. وسلّطت الضوء على تزايد حالات الحمل العارض و"القشري" بين المراهقات، الناجمة عن الاغتصاب والعنف الجنسي، مما سيؤدي إلى تسرب المزيد من الفتيات من المدارس أو سعيهن إلى الإجهاض غير المأمون، بسبب اعتبار هذا الموضوع من المحرمات وعدم وعيهن بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية. وذكرت بالمثل أن النساء معيلات في مجتمعاتهن المحلية وأن فقدان الوظائف والقيود المالية،

إلى جانب عزل الأشخاص، عوامل زادت كثيراً من خطر العنف العائلي ضدهن. واختتمت السيدة أوشينغ كلمتها بتسليط الضوء على الجهود التي تبذلها منظماتها لإنشاء أماكن آمنة للنساء والفتيات الناجيات من العنف الجنساني للتحديث عن تجاربهن، ومساعدتهن على إبلاغ السلطات بما يتعرضن له من عنف، وربط الناجيات من العنف بالدعم الصحي والنفسي والاجتماعي، وتقديم الخدمات، والتوعية بأثر جائحة كوفيد-19 على العنف الجنسي والجنساني وعلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

32- وذكرت السيدة كانيم ضرورة تقديم الدعم العاجل والقوي أثناء الجائحة لتناول صحة النساء وحقوقهن الجنسية والإنجابية، إلى جانب الزيادة المثيرة للجزع في العنف الجنساني، بما في ذلك قتل الإناث. وحثت جميع الدول على الانضمام إلى نداء الأمين العام من أجل السلام في المنزل. وأبرزت المشاكل المتعددة الجوانب المتصلة بالحمل أثناء الجائحة، مثل توقف النقل العام الذي يحرم النساء من وسائل الحصول على الرعاية التوليدية في الوقت المناسب. وعرضت مثلاً على شابة من السكان الأصليين اضطر أفراد المجتمع المحلي إلى حملها على أرجوحة شبكية إلى عيادة صحية نائية بعد يومين من مخاض عسير شكل كاد يفتك بها. وأشارت أيضاً إلى أن النساء الحوامل ربما أحرزن الحصول على الرعاية السابقة للولادة أو تخليهن عنها، بسبب الخوف من الإصابة بكوفيد-19، وفقدان الدخل، والافتقار إلى خدمات منتظمة لصحة الأم، بما في ذلك إعادة نشر القابلات لمكافحة كوفيد-19. وأفادت بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان ما فتئ يوفر معدات الوقاية الشخصية للعاملات الصحيات، مثل القابلات، اللاتي كثيراً ما يعملن من دون هذه المعدات. ويقدمن أيضاً خدمات تنظيم الأسرة وحقائب اللوازم الصحية النسائية التي تتضمن الصابون ولوازم الحيض، للنساء والفتيات بمن فيهن الموجودات في مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً. وأكدت السيدة كانيم من جديد أن خدمات وتدخلات الصحة الجنسية والإنجابية ضرورية وأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أي خطط للتصدي لكوفيد-19 وتحقيق أهداف خطة عام 2030. ومضت قائلة إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يجري بحثاً بشأن مواطن الضعف التي تميز كبريات السن ونساء وفتيات الشعوب الأصلية والنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي. وشددت على أن البيانات السكانية الجيدة عنصر رئيسي لإبراز وضع الأشخاص الذين يعيشون في حالة ضعف ويعانون من أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة، وعلى أن البيانات المصنفة تمكّن الحكومات من التخطيط لتقديم الخدمات وتحديد أولوياتها. واختتمت كلمتها بالإشارة إلى عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في جرد السكان الذين يعيشون في حالة ضعف والسكان المعرضين أكثره من غيرهم للإصابة بكوفيد-19، وتأكيد قيمة لوحة الصندوق لمتابعة البيانات السكانية، المتاحة للجميع.

33- وسلطت السيدة غوش الضوء على آثار الجائحة على النساء العاملات، سواء بأجر، في العمل المنظم أو غير المنظم أو في العمل لحسابهن، أو بدون أجر في المنازل والمجتمعات المحلية. وقد عززت الأزمة أوجه عدم المساواة في العلاقات وهياكل السلطة، وأضررت بسبل عيش النساء أكثر من إضرارها بسبل عيش الرجال. وبسبب أوجه عدم المساواة ومواطن الضعف القائمة من قبل، زاد احتمال فقدانهن وظائفهن وانخفاض دخلهن، أو اضطررن إلى الخروج من القوة العاملة بسبب رعاية الأطفال وغير ذلك من المسؤوليات المنزلية. وأوضحت أن أحد الأسباب الرئيسية لهذا الأثر غير المتناسب هو أن النساء يعملن على الأرجح أكثر من الرجال في القطاع غير النظامي حيث لا يستقدن من حماية قانونية أو اجتماعية. وبينما تشكل النساء أكثر من ثلثي جميع العاملين الصحيين في 104 بلدان، يقل أجرهن بنسبة 28 في المائة عن أجر الرجال، بسبب عوامل منها تركهن في مهن ذات أجر منخفض مثل الممرضات والقابلات. ويزيد أيضاً احتمال تعرضهن للعدوى. وأبرزت السيدة غوش العقبات التي يواجهها المهاجرون العاملون في مجال الرعاية، ومعظمهم نساء، والأثر غير المتناسب لأزمة الغذاء الناشئة على النساء والفتيات. وذكرت أن هذه التحديات المعقدة والوجودية تقتضي قيادة جريئة ذات رؤية، وروح التعاون الدولي، وصفقة عالمية جديدة. وتتطلب صفقة عالمية جديدة انتعاشاً اقتصادياً يستند إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العام ووضع الضوابط وإعادة التوزيع، بوصفها العناصر الرئيسية. وينبغي أن تستهدف هذه الصفقة التصدي لتغير المناخ وحماية البيئة؛

وأن يكون من محاور تركيزها اقتصاد الرعاية؛ وأن تتضمن تركيزاً رئيسياً على معالجة أوجه عدم المساواة والحد منها. وخلصت السيدة غوش إلى أن هذا البرنامج صعب لكنه ليس مستحيلاً. وذكرت بوجود إرادة سياسية عالمية في السابق لمواجهة تحديات كانت تبدو مستحيلة، ورأت أن الوقت قد حان لإيجاد مستويات مماثلة أو أكبر من الطموح للبشرية.

34- وبدأت السيدة ملامو - نغوكا كلمتها بالتأكيد من جديد أن المرأة ما زالت تواجه عقبات في الاضطلاع بمناصب القيادة السياسية في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، أشارت إلى أن وسائل الإعلام تستشهد بامرأة واحدة فقط مقابل كل ثلاثة رجال تذكر أقوالهم بشأن موضوع كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، حظيت قائدات بالإشادة لطريقة استجابتهن للجائحة، حيث نجحن في تسطيح منحى الإصابات ووضع معايير جديدة للقيادة تتسم بالشفافية والمشاركة العامة واتخاذ القرار استناداً إلى العلم. وأقررن بالمخاوف واتخذن قرارات صعبة، فأصبحت قدوة في الاستجابة للآثار الرئيسة للجائحة وهي: ازدياد العنف الجنساني؛ وتقويض إمكانية اللجوء إلى القضاء؛ وضيق نطاق الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛ والعوائق أمام الحصول على المعلومات؛ وتزايد عبء الرعاية غير المدفوعة الأجر؛ واشتداد خطر زواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وحالات الحمل العارض، والعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية، بسبب انقطاع الفتيات عن الدراسة. وأكدت السيدة ملامو - نغوكا من جديد أن الحكومات تتحمل مسؤولية وضع النساء في صدارة وصميم الاستجابة للجائحة، بكفالة التوازن بين الجنسين؛ وإعداد خطط وميزانيات للاستجابة والانتعاش تراعي المنظور الجنساني؛ وإشراك خبراء الشؤون الجنسانية والمنظمات النسائية في تخطيط الاستجابة وتنفيذها ورصدها؛ واستخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وتقييم الاستجابة الجنسانية. واختتمت بالقول إن إشراك المرأة عنصر حاسم الأهمية في جميع مراحل عمليات صنع القرارات التشريعية والسياساتية والخاصة بالميزانية، الأمر الذي قد يتطلب اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة.

جيم - بيانات ممثلي الدول والمراقبين

35- أكد المتكلمون من جديد، أثناء الحوار، الآثار السلبية المتعددة الجوانب للجائحة على النساء والفتيات، مثل زيادة معدلات العنف الجنسي والجنساني، وتقيد الحصول على الرعاية الصحية والحقوق الجنسية والإنجابية، وترك الدراسة، واشتداد مواطن ضعف النساء المهمشات أصلاً، مثل الفقيرات أو المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين، حيث تتحمل النساء والفتيات العبء الأكبر من الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل غير النظامي، وتقل فرص حصولهن على الحماية الاجتماعية. وشدد المتكلمون على أن نقص فرص الحصول على رعاية الصحة الجنسية والإنجابية يؤدي إلى زيادة معدلات وفيات الأمهات واعتلالهن، وحالات حمل المراهقات، وعدوى فيروس نقص المناعة البشرية، والأمراض المنقولة جنسياً. وشدد عدة متكلمين، بوجه خاص، على أن الإجهاد ينبغي أن يحظى بالاعتراف باعتباره شكلاً من أشكال الرعاية الصحية الأساسية ويظل متاحاً أثناء الجوائح، وعلى أن الأزمة لا ينبغي أن تكون ذريعة للحد من وعي من إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وفي هذا السياق، سأل المتكلمون عما يمكن فعله لضمان تحسين فرص الحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والمعلومات المتعلقة بها، وصون الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، وتشجيع الدول الأعضاء على تبادل الأدلة بشأن التدابير الفعالة لمنع العنف الجنساني والحد منه.

36- وأقر المتكلمون بأن استمرار الجائحة وإجراءات الاستجابة للأزمة يدل على ضرورة حماية وتعزيز حقوق الإنسان للنساء والفتيات وطابعهما الملح. علاوة على ذلك، فإن دراسة العواقب الجنسانية والمقاطعة للجائحة أمر هام لكنه لا يكفي؛ ومن أجل إحداث تغيير حقيقي ودائم ينبغي العمل على سبيل الأولوية على الكشف بعناية عن الأسباب الهيكلية لأوجه عدم المساواة ومعالجتها. وذكر المتكلمون أن عدم التصدي للجائحة، شأنه شأن الأزمات الأخرى، يرتبط أيضاً بدوافع هيكلية متجذرة تتمثل في عدم المساواة ونظم الاستبعاد. ودعوا إلى اعتبار الأزمة فرصة لمعالجة أوجه عدم المساواة المنهجية الطويلة الأمد بين الجنسين. وأعرب بعض المتكلمين من جديد عن الحاجة إلى تغيير جذري في النهج والإجراءات لضمان حقوق الإنسان للمرأة من منظور نسائي متعدد الأبعاد. وأكد متكلمون آخرون أن المشاكل قد حُددت بوضوح، وأن بيانات إضافية قد جُمعت، وأن استخدام التكنولوجيات الجديدة قد أثبت أنه أساسي لتعزيز أوجه التقدم. ولذلك، طلبوا من أعضاء حلقة النقاش تقديم اقتراحات إضافية بشأن سبل استفادة النساء إلى أقصى حد من الزخم الحالي، وبشأن الإجراءات الرئيسية لتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على المواقف التمييزية الراسخة والقوالب النمطية والممارسات الجنسانية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وبناء مستقبل مستدام للجميع.

37- واتفق المتكلمون على أن الاستجابة للجائحة وعواقبها ينبغي أن تشمل الجميع وتراعي المنظور الجنساني، وشددوا على ضرورة التصدي لعدم المساواة بين الجنسين. وأوضحوا أن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار ليسا هدفين هاميين في حد ذاتهما فحسب، بل إنهما يشكلان أيضاً شرطين لا بد منهما لبناء مجتمع عادل ومنصف وتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً من أجل التنمية والاستدامة. ومن شأن كفالة مشاركة المرأة في سوق العمل والاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها أن يؤديا إلى انتعاش اقتصادي فعال من الجائحة ويتيح إمكانية تحقيق نمو أكثر إنصافاً واستدامة. ودعا المتكلمون أيضاً إلى تقديم دعم واسع النطاق لنداء الأمين العام من أجل العمل في مجال حقوق الإنسان، ومن أجل السلام في المنزل، ومن أجل التضامن والعمل المشترك طوال جائحة كوفيد-19. ويجب أن تكون مشاركة المرأة في سوق العمل، والخدمات الجديدة للأسرة، وتعزيز الأدوار القيادية النسائية، من أولويات خطط الانتعاش، التي ينبغي أن توضع بمشاركة المرأة التامة ومراعاة رأيها على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار. وتكتسي مواصلة جمع البيانات المصنفة حسب العمر والجنس أهمية لتيسير التحليل والبحث، ويمكن أن تسهم في تحسين فهم التدخلات السياسية ورصدها وتقييم فعاليتها. وشدد المتكلمون على أن تكون جميع التحليلات والتدابير والإجراءات المتخذة شاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية والعمرية، وتخفف من مخاطر العنف الجنسي والجنساني. واستفسروا عن الطرق الفعالة لتعبئة جهات فاعلة جديدة، وعن السبل التي يمكن بها للدول أن تدمج بمزيد من الفعالية منظورات جنسانية في الاستجابة للجائحة.

دال- ردود المحاورات والملاحظات الختامية

38- شددت السيدة أوشينغ، في ملاحظاتها الختامية، على أن المرأة تتعرض للعنف لأن النظام تجاهلها ولأن السياسات المتعلقة بها لا تنفذ على أرض الواقع. ففي مستوطنة كيبيرا، يتضح عدم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان لدى النظر في الحق في الإجهاض الوارد في البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (بروتوكول مابوتو)، والحق في عدم التمييز والحق في الحماية من العنف المنصوص عليهما في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الفقر. وشجعت المجتمع الدولي على العمل معاً وبروح التضامن لضمان عدم تخلف أي امرأة عن الركب، وإمكانية حصول جميع النساء على حقوقهن على قدم المساواة مع الرجال، بتنفيذ السياسات القائمة ووضع سياسات جديدة لحمايتهن. واختتمت كلمتها مؤكدة أن العنف لا ينبغي أن يكون واقعاً يومياً للنساء، وأن هؤلاء لا ينبغي أن يتعرضن للفقر، بغض النظر عن العمر أو اللون أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية أو الإعاقة.

39- وقالت السيدة كانيم إن الالتزامات المتعلقة بالحقوق لا تزال لها صلة بالنساء في جميع الظروف، وأصررت على احترام حقوق الإنسان الكاملة للنساء العالقات في أوضاع إنسانية، بما فيها الحقوق المرتبطة بالحصول على المعلومات والخدمات المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية. وشددت على أن المساواة ينبغي أن تتجاوز نطاق الحماية القانونية لتعزيز مشاركة النساء والفتيات الحثيثة في التأهب والاستجابة للحالات الإنسانية وفي رصد تقديم الخدمات المنقذة للأرواح. ودعت إلى القضاء التام على العنف الجنساني والممارسات الضارة، وتلبية جميع الاحتياجات في مجال تنظيم الأسرة، وإعمال جميع الحقوق والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، والقضاء التام على الوفيات أثناء الولادة. وكررت أن الأمم المتحدة والدول الأعضاء يمكن أن تساعد في التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية، وتلبية الاحتياجات، وبناء القدرة على الصمود. وأوصت بإشراك جهات فاعلة جديدة، مثل القطاع الخاص، من أجل كسر حاجز الصمت وعكس مواقف الوصم إزاء عدد من القضايا، التي تعوق مشاركة المرأة في عملية الانتعاش الاقتصادي. وأكدت ضرورة توفير خدمات شاملة أفضل، بما في ذلك المأوى وإسداء المشورة، وتوعية الشرطة والنظام القضائي بالعنف الجنساني. وحثت الدول الأعضاء على الانضمام إلى نداء الأمين العام من أجل السلام في المنزل، وعلى اتباع نهج تعاوني ينطوي على ضرورة مراعاة المنظور الجنساني من أجل إعادة البناء على نحو أفضل.

40- وأكدت السيدة راينر من جديد أن جائحة كوفيد-19 عمّقت أوجه عدم المساواة القائمة من قبل، وكشفت عن مواطن ضعف في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تزيد من حدة الآثار السلبية للأزمة على النساء والفتيات. ورأت أن ثمة تناقضاً في وضع النساء والفتيات: فهن، من جهة، يعملن في وظائف أساسية، بحيث ينقذن أرواح بقية السكان بمعنى الكلمة، غير أن هذه الوظائف، من جهة أخرى، لا يُدفع لها أجر أو لا تُقدّر قيمتها. وشددت على ضرورة إعطاء الأولوية لمشاركة النساء والفتيات مشاركة كاملة في الحياة العامة وفي صنع القرار، لأن الأدلة تبين أن السياسات التي تستبعد المرأة من صنع القرار هي ببساطة أقل فعالية بل وضارة بالأفراد والمجتمعات. وهناك حاجة إلى المرأة في عملية صنع القرار لأنها تسهم بالفعل في تغيير البرامج وتعزيز الحقوق الاجتماعية والإدماج. واختتمت كلمتها مؤكدة من جديد أن الجائحة تشكل مأساة، لكنها أتاحت أيضاً فرصاً ينبغي اغتنامها لترسيخ حقوق المرأة وتمكينها، وتغيير الخطاب والمنطق اللذين أضرا بالنساء والفتيات لفترة طويلة، واستغلال الأزمة لبناء عالم أفضل.